بحيث يشمل الكلام بعده المصادر اللازمة والمتعدية او يختص بالمصادر
المتعدية اذ يعلم بالغاية بعده حال المصادر اللازمة ويحتمل ان
يكون ذكر الكثرة بالنسبة الى ما يحصل به كل من الفاعل والمفعول
يعني موجودة قائم به من المصادر المتعدية وعلى هذا الاحاجة
الى الاعتذار عن ترك ذكر المفعول ولا يلزم منه القول بالكثرة بالنسبة
اللازمة من المصادر المتعدية لان المراد ليس الا ان يكون قيد
الكثرة احترازا عن المصادر المتعدية فقط قول المحشي او تسخين
فيه نظر لان التسخين ليس من الايقاع بل هو مطاوع ايقاع
وهو التسخين ويمكن دفعه بان كلامه مبني على ان ايقاع الفاعل
الحرارة في نفسه هو التسخين واما التسخين فهو ايقاع الحرارة
في غيره كالتحرك والتحريك والشيء الواحد يكون فاعلا باعتبار
ومنفعلا باعتبار اخر ولا فساد فيه وانما الفساد في كونه فاعلا
ومنفعلا بجهة واحدة لا يقال فيه تنبيه على ان ما يحصل به
للفاعل معنى موجود قائم به من المصادر غير مختص بالايقاع
بل قد يكون غيره وعلى ان المراد بالفاعل ههنا ما هو الاعم من
الفاعل بمعنى الموقع لانا نقول ان قوله قد يطلق الى قوله
او غير ذلك ناش عن الوهم الا ان يقال ان المصادر في صيغ المصادر
هي المصادر الايقاعية بخلاف المصادر المذكورة فيما بعد فانها
اعم منها وقوله فلفظ الفعل الى اخر شروع فيما نحن فيه وقوله
او كيفية كالحرارة مبني على ان يكون حاصله بمصدر ايقاعي
وهو التسخين ويفرق بين التسخين والتحرك بان التحرك قد يكون
بالاختيار فيكون عبارة عن احداث الحركة في نفس المتحرك
بخلاف التسخين فانه لا يكون باختيار اصلا ويقال ان في كلام
المحشي اشارة اليه حيث ذكر كون التحرك بمعنى احداث الحركة ولم
يذكر كون التسخين بمعنى احداث الحرارة ولا يخفى عليك انه

مشتمل

يشمل على تكلفات بعيد جدا قول المحشي فلفظ الفعل المراد من
لفظ الفعل اما الاسم فيكون ما هو مصدر فعل يفعل داخلا في قوله
وكثير في صيغ المصادر كما دخل تحته لفظ الايقاع ايضا او المصدر
من فعل يفعل او المطلق لا عم منها والمتبادر من صيغ المصادر
ما لا يتعاول اسماء المصادر بل يختص بالمصادر والاضافة
بيانية بمعنى بيان المضاف بالمضاف اليه ويمكن حملها على ما
يتناولها فالاضافة حينئذ لامية صونا لانها ايضا تطلق على هذين
المعنيين لان المراد من الاطلاق ههنا ما هو اعم من الحقيقي و
المجازي وفي كلامه اشارة الى ان المفهوم صراحة من كلام المحشي
هو اطلاق لفظ الفعل على هذين المعنيين واطلاق سائر صيغ
المصادر عليهما انما يفهم منه ضمنا ويجري ههنا ما مر في الكثرة
والفاعل فتذكر ويحتمل ههنا ان يكون وجه ذكر الكثرة هو
الاشارة الى ان من المصادر ما ليس بايقاع شيء كالانكسار
والعدم والموت وغيرها مما ليس بتاثير في الحقيقة قول المحشي
او كيفية كالحرارة او غير ذلك كالحالة هذا يدل على ان الحركة ليست
من مقولة الكيف مع انها منها على ما ذكر في شرح المقاصد
فبين كلاميه تدافع ايضا الا ان يقال ان المذكور ههنا مبني
على مذهب من قال انها من مقولة الفعل كما ذكره السيد الشريف
في شرح المواقف والمذكور في شرح المقاصد مبني على مذهب
من قال انها من مقولة الكيف ولا بعد كل البعد ان يقال ان المقصود
هو الاشارة الى انه اذا تحرك زيد وقام به الحركة يمكن ان يكون
هناك حركة في الفعل واليه اشار بقوله ويكون وصفا كالقيام
وحركة في الكيف واليه اشار بقوله او كيفية كالحرارة وحركة في
الاين واليه اشار بقوله او غير ذلك كالحالة الاخرة وهو لا ينافي
كون نفس الحركة من مقولة الكيف ولا من مقولة الفعل قول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)